سياسة ايران تجاه تركيا 1960-1980

أ.م.د. محمد داخل كريم

كلية التربية- جامعة الحمدانية

الكلمات المفتاحية : سياسة ايران ، تركيا ، 1960-1980

الملخص:

تعكس التوجهات والمواقف بين الدول طبيعية العلاقات بينها ومدى اهميتها بالنسبة للطرفين وفقا للمصالح الخاصة اولا ومن ثم المصلحة المتبادلة، ومن خلال دراسة سياسة ايران تجاه تركيا في المدة 1960-1980 يتبين لنا مدى التوافق والاختلاف في السياسات العامة بين الدولتين، من خلال طبيعة السياسة العامة والداخلية وما تمثله طبيعة نظام الحكم في كلا الدولتين، كون هذه المدة تمثل حدوث تطورات خطيرة في تركيا بدأت بانقلاب وانتهت بانقلاب جر وراءه متغيرات سياسية مهمه في تاريخ تركيا المعاصر.

ومن الطبيعي ان الموقف الايراني وما تلاه من سياسة ايرانية تجاه الجارة تركيا جاء متأثرا بطبيعة العلاقات الايرانية التركية خلال العهود السابقة وان ايران تنظر الى تركيا على انها الدولة الاكثر منافسة لها في الاهمية الاقليمية وقوة علاقتها بالغرب الامريكي والاوربي، ومدى تأثير هذه العلاقة على كليهما .

لقد كانت الدولتان تتعاونان فيما بينهما فقط عندما تتلاقى مصالحهما، لاسيما وان تاريخهما المعاصر قد بدأ في فترة متقاربة باعلان الجمهورية التركية عام 1923 والمملكة البهلوية عام 1925، وجاء ذلك على اثر تاريخ طويل مليئ بالتنافس والصراع على المصالح في المنطقة المجاورة بينهما ولذلك فأن ايران المعاصرة كانت تحاول دائما تجاوز تركيا في علاقتها مع الغرب بما يحقق أهدافه في جعل إيران الدولة الأهم والأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وكانت إيران تنظر إلى علاقاتها مع تركيا على أساس ما تراه مناسبا لمصلحتها الوطينة، وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا، فكان مثلا القلق في بداية انقلاب 1960، تم الهدوء، ثم التوتر بعد انقلاب 1971، ومن ثم الصدام بعد الثورة الإسلامية في ايران، وما يبرهن ذلك الصدام الشديد بين الأيديولوجية العلمانية في تركيا والنظام الديني للجمهورية الإسلامية في ايران، وعلى الرغم فأن العلاقات بين الدولتين لم تتدهور إلى حد ارتكاب الأعمال العدوانية وضلت

السياسة الايرانية في المجمل محافظة على دور محايد وقاومت الانزلاق في القضايا السياسية المعقدة .

التمهيد :

من المعروف أن تحديد المكانة الإقليمية لأية دولة يرتبط بمدى قربها أو بعدها عن موقع الدولة المركز أو الإقرار بها كقوة إقليمية، والعلاقات الإيرانية التركية تحتل أهمية كبرى، في سياسة كل منهما وعلى مر العصور، فهما دولتان تمتلكان ثقلا كبيرا في المنطقة، بسبب الخصائص الجيوسياسية لموقعهما الاستراتيجي، بالإضافة لقدراتهما العسكرية والبشرية والمادية ما يمنحهما قوة تستطيعان من خلالها التأثير على مختلفة أحداث المنطقة الإقليمية المحيطة بهما، وتاريخيا تمتاز العلاقات فيما بين الدولتين بالتعقيد بسبب تبني كلتا الدولتين لاستراتيجية التنافس في ظل التعاون، وتعتبر كل منهما في أدبيات علم السياسية بـ(الدولة المفتاحية والمحورية)، والسبب لتمتعهما بنفس الأهمية الجيوبوليتكية، كما أن إيران بوابة تركيا إلى الشرق وتركيا بوابة ايران إلى الغرب، وشهدت العلاقات فيما بينهما العديد من التقلبات بسبب المتغيرات التي طرأت داخل البلدين وما صاحب ذلك من متغيرات إقليمية ودولية مختلفة.

ان المتتبع لسياسة تركيا الخارجية على مدى عقود يلحظ التوجه الغربي على الدوام لتركيا، إذ اتجهت في سياستها نحو الغرب بصفتها العضوية في مجلس أوروبا عام 1949، وهو جزء من سياسة العمق الاستراتيجي التي دأبت تركيا على اتبعاها [1]، كذلك مشاركتها في حلف شمال الأطلسي عام 1952[2]، وتم توقيع اتفاق انقرة بين الجماعة الأوروبية وتركيا عام 1963، حيث تم الاتفاق على إمكانية انضمام تركيا مستقبلا إلى الإتحاد الأوروبي[3]، وهو ما تسعى إليه تركيا حتى اليوم.

ومن اهم العناصر التي يمكن الإشارة إليها فيما يخص العلاقات الإيرانية التركية هي بداية علاقة الجوار، والتي تعد من اهم نقاط التقارب بين البلدين، وحاجة البلدين لبعضهما البعض من أجل الوصول إلى بلدان أخرى، وطول الحدود المشتركة بين الدولتين والتي تبلغ حوالي (454) كم وبالتالي من الأهمية المحافظة على أمن الحدود بإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية الجيدة، كما أن لأيران أهمية اقتصادية لتركيا كونها تعتبر ثاني دولة في العالم من حيث انتاج الغاز الطبيقي، في حين أن تركيا تعد من الدول المستهلكة لهذه الطاقة [4].

بدأت إيران بتطوير علاقاتها مع الحكومة التركية بعد توقيع معاهدة للصداقة في 22/نيسان/1926، والتي كانت بطلب من انقرة وبوساطة الاتحاد السوفييتي، وركزت تلك المعاهدة على عدم الاعتداء والحياد، كما تضمن مبادئ أساسية تحكم العلاقات فيما بينهما،

وعدم الاخلال بالأمن والتصدي لعمليات التهريب عبر الحدود [5]، تبع ذلك توقيع اتفاقية تجارية في العام 1927 وفتح خط للتلغراف في العام 1927.[6]

ومع هذه البداية الحسنه في العلاقات الثنائية بدأت مجموعة من المؤثرات الاقليمية تلعب دورا في التأثير عليها وفي مقدمتها النشاط الكردي على الحدود الايرانية التركية والموجه ضد الدولتين وكان من الممكن ان يكون سببا في توتر العلاقات الايرانية التركية الا طبيعة النظامين كانت بالضد من هذا النشاط جعل من الوضع يستقر بينهما بتوقيع تفاهمات مشتركة لمواجهة النشاط الكردي ومنها ماتم في العام 1931 بالسماح لقوات البلدين بتعقب المسلحين الاكراد[7]، وجاء توقيع اتفاقية 1932 لترسيم الحدود بين ايران وتركيا ليضع العلاقات في مستوى اكثر تقاربا ليشهد اتفاقات اخرى في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية مع زيارات مسؤولي الدولتين كان من اهمها زيارة رضا شاه الى تركيا في العام 1934 واستمرت لشهر كامل تمخض عنها الكثير من التفاهمات والاتفاقات ولقيت ترحيبا تركيا كبيرا قابله اعجاب شديد من قبل شاه ايران بشخصية الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك وبتجربته السياسية في بناء دولة تركية حديثة[8] ونتج عن هذا التوجه التقارب دخول الدولتين في عضوية حلف سعد اباد عام 1937[9].

ساهم هذا الحلف في زيادة التقارب بين هذه الدول لاسيما بين ايران وتركيا وتأييد احداهما الاخر في المواقف الدولية ومنها الحياد في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 الا ان ذلك لم يصل الى درجة منع او التأثير على بعض المتغيرات التي وقعت في كلا الدولتين ومنها تأثر الدولتين بالحرب العالمية وتنحي رضا شاه عن السلطة في ايران عام 1941 على اثر تطورات الحرب العالمية الثانية والتدخل البريطاني السوفيتي في الشأن الداخلي لايران ومنع انجرافها نحو المعسكر الالماني في الحرب [10].

بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الخمسينيات تطورت العلاقات الايرانية التركية بشكل متسارع وجاءت السياسة الايرانية تجاه تركيا اول الامر متوافقة مع تقارب كلا الدولتين للسياسة الامريكية والغربية وبالضد من التوجهات السوفيتية والمد الشيوعي نحو المنطقة[11]، لاسيما بوصول الحزب الديمقراطي الى زعامة السلطة في تركيا عام 1950 والاعلان عن الرغبة في زيادة التعاون مع الدول الاسلامية ولاسيما الجارة ايران [12]، الا نجاح الاصلاحيين في ايران بزعامة الدكتور محمد مصدق في السيطرة على اغلبية مقاعد البرلمان الايراني وتشكيلة الحكومة بين عامي 1951-1953 قلب هذه الموازين بعداء حكومة مصدق للمصالح الغربية في ايران وسيطرتها على موارد البلاد ولاسيما النفط وهو ما ادى الى تأميم النفط الايراني[13]، مما اثر كثيرا على طبيعة العلاقة الايرانية مع تركيا بعد بيان الموقف التركي من قرار حكومة محمد مصدق وتأميم النفط الايراني مغايرا للتوجه العام في العلاقات

بينهما رغم محاولتها الحياد في بادئ الامر الا انها اعلنت تأييدها لبريطانيا ولحقوق شركة الانكلوفارسية التي تسيطر على امتيازات النفط في ايران وبالتالي فقد ايدت تركيا القرار الامريكي بالاطاحة بحكومة مصدق بانقلاب 1953 والذي تم بالتعاون مع الجيش الايراني بقيادة الجنرال زاهدي[14].

بعد الاطاحة بحكومة مصدق شهدت العلاقات الايرانية التركية تعاونا كبيرا وعودة الى التفاهمات المشتركة اقليميا ودوليا وتقارب سياسي كبير بينهما تبناه الطرفان وفي مقدمته رفض التوجه الشيوعي للمنطقة[15]، ودخولها المنضومة الغربية وتحت رعاية بريطانية وامريكية ومنها انضمام الطرفين لحلف بغداد عام 1955 [16]، وشمولهم بالدعم السياسي والاقتصادي الذي تبناه مشروع الرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور الذي اطلقه في العام 1957 لدعم دول المواجهة مع المد الشيوعي ولاسيما اعضاء حلف بغداد.[17]

المبحث الاول : سياسة ايران تجاه المتغيرات السياسية في تركيا 1960-1971 :

شهدت الساحة السياسية في تركيا متغيرات سياسية خطيرة بعد وصول الحزب الديمقراطي للحكم والذي كان نتيجة اقرار البرلمان التركي للتعددية الحزبية في عام 1945 وخلالها بدأ التأزم في العلاقة بين الحزب الديمقراطي وسياسيي الجيل الاول من الجمهورية من اتباع حزب الشعب الجمهوري والعسكريين والذين عدهم الحزب الديمقراطي يمارسون الدكتاتورية في ادارة الدولة ، وهو ما ادى الى اتباع الحزب الديمقراطي سياسة مغايرة للتوجه السابق ومنها تقربه للدول الاسلامية [18].

ونتيجة لهذا التأزم جاء انقلاب 1960 في تركيا وهو اول انقلاب عسكري في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، والذي أدى إلى بدء عهد الانقلابات العسكرية وأثيرها على الحياة السياسية في تركيا،[19] حيث أعلنت لجنة الاتحاد الوطنية، التي تشكلت من 38 جنرالاً وضابطاً من القوات المسلحة التركية، وضع يدها على السلطة في البلاد وقامت بقيادة الجنرال جمال غورسيل[20] 27/مايو/1960 بالسيطرة أولا على قيادة الجيش ثم الإطاحة بحكومة الحزب الديمقراطي المنتخبة من قبل الشعب، وصدر الحكم بالإعدام بحق 15 شخصا على رأسهم رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس.[21]

واعتبر ذلك أسوأ يوم في تاريخ الديمقراطية في تركيا. إذ انتهج مندريس سياسة اقتصادية ليبرالية، وشهدت تركيا في عهده تنمية اقتصادية، وانتقلت إلى اقتصاد السوق الحر، ورفعت حكومته جميع القيود أمام الواردات، وخفضت نسبة الفائدة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.[22]

واعتبر الانقلاب افرازا دراماتيكيا لمجموعة من التدخلات السياسية والأيديولويجة من حيث نوعية الصراع الديني القومي العلماني المتعاكس اتجاها وقدرة بين ما تتباه المؤسسة

العسكرية التركية من جهة، وبين الصراع السياسي بين الحزب الديمقراطي الحاكم وحزب الشعب المعارض، حيث اختار مندريس ولأكثر من مرة أسلوب المواجهات القمعية في التصدي للمظاهرات والمسيرات السليمة التي نظمها اتحاد العمال وطلبة الجامعات التركية المطالبة بمزيد من الحريات العامة، ويشار إلى أن انتهاك الدستور وجعل الجيش إحدى أدوات الصراع بين الأحزاب السياسية واستخدام الأموال العامة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وتلك الاتهامات هي التي وجهها الجيش بشكل معلن لسياسة الحزب الديمقراطي بقيادة مندريس، ولكن كان من أهداف الانقلاب كبح جماح الإسلام السياسي الذي شهد نشاطا خلال عهد مندريس.[23]

من جانب اخر فأن الاوضاع الداخلية في إيران عام 1960، وفي ظل حكم نظام الشاه محمد رضا (1941-1979) [24] كان في وضع حرج بسبب الفساد المستشري في البلاد، إلى جانب عدم الاستفادة من المساعدات الاقتصادية الامريكية والتي بلغت (567) مليون دولار بالإضافة للمساعدات العسكرية، إذ قامت الولايات المتحدة عام 1953م بتقديم (1.337.900.000) مليار دولار من المعدات العسكرية على شكل منح وقروض إلى أن حلت المبيعات المباشرة عام 1969 بدلا من المنح والقروض[25] وما ورافق ذلك من نهب لعائدات النفط الإيراني والتي انعكست على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ما أصبح ينذر بوقوع أزمة اقتصادية بسبب عدم سيطرة الدولة على الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية [26]، إلى جانب سقوط النظام الملكي في العراق، وإنهيار حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا بسبب انقلاب 1960.[27]

يشار إلى أنه مع أن ايران لم تكن مستعمرة من الناحية الفعلية، كما هو الحال في بقية بلدان الشرق الأوسط والتي كانت تحت الحكم العثماني الفعلي، إلا أنها كانت ترزخ تحت التنافس الاستعماري البريطاني الروسي وكانت إحدى عجلات دوامتها، وحصلت على سلسلة من الامتيازات والتسهيلات من الدول الرأسمالية، وأصبحت ايران شبه مستعمرة تابعة للدول الكبرى وبطبيعة الحال لم تكن الولايات المتحدة الامريكية بمعزل عن هذا الامر.[28]

ولكن سرعان ما ساورت الشاه المخاوف، لقيام ثورة العراق عام 1958 وأعقبها انقلاب تركيا بعد عامين والبلدين يجاوران ايران، ما جعل الشاه يضع في حساباته احتمال حدوث انقلاب عسكري في ايران خاصة وأن بعض الصحف الإيرانية اشارت إلى وجود اتصالات سرية بين بعض الضباط الإيرانيين ودبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين، ما زاد من مخاوف الشاه.[29]

وأثار الانقلاب التركي اهتمام ايران وتم غلق الحدود التركية الإيرانية بصورة مؤقته، إذ خشيت ايران من انتهاج حكومة الانقلاب سياسة خارجية جديدة إيجابية مع الاتحاد

السوفييتي، بوصفه نظام معادي لكليهما وخشيتها من أن تتنصل الحكومة التركية من تعهداتها الإقليمية بإعلان خروجها من حلف بغداد المركزي [30]، وأثار ذلك قلقا إيرانيا من امتداد هذا التأثير على علاقاتهما داخل حلف بغداد وعلى العلاقات التركية السوفيتية وعلى السياسية الداخلية لتركيا.[31]

غير ان الموقف التركي كان واضحا بعد الانقلاب، وتم التأكيد على مبدأ أتاتورك " السلم في الداخل، والسلم في الخارج"[32] وحاول الذين تسلموا السلطة بذل ما بوسعهم لاستتباب الامن داخليا، مع إدخال توجهات جديدة في سياسية تركيا الخارجية عن طريق تعزيز العلاقات مع دول الجوار[33]، ومن المؤكد أن الانقلاب التركي ترك أثرا واضحا في العلاقات مع دول الجوار، خاصة مع إيران إذ عدته حدثا مهما في العلاقات ما بين البلدين، وكان من أسباب ترحيب الشاه بالانقلاب في البداية انزعاجه الشديد من الزيارة التي كان ينوي مندريس رئيس الوزراء التركي القيام بها إلى الاتحاد السوفييتي في تموز 1960 املا في وضع خطط بديلة للإئتمان لان المساعدات الامريكية وفق مبدأ ترومان ومشروع مارشال[34] قد نفذت.[35]

وكان الرد الذي بعث به كورسل[36] إلى خروتشوف[37] في 8/تموز/1960 أدى إلى تهدئة ايران من توجهات النظام الجديد، حيث بعث خروتشوف إلى رئيس الوزاء التركي كورسيل ذكر فيها: " سيكون حالما تنتهج تركيا جاة الحياد، من دواعي سرورنا العميق أن تتطور العلاقات ما بين بلدينا الجارين"[38] ورفض كورسل دعوة الحيادة تلك صراحة وأوضح في رسالة بعثها إلى خروتشوف: أن تركيا ستحافظ على التزاماتها الدولية، وبالذات تلك التي تنطلق من حقيقة وجودها في حلف الأطسي والحلف المركزي"[39].

ونتيجة لمخاوف شاه ايران من توجهات نظام الحكم الجديد، ولرغبته بالتعرف على السياسية الخارجية لتركيا بعد وصول العسكريين إلى الحكم قطع زيارته التي كان يقوم بها إلى أوروبا والمرور بأنقرة في 31/أيار/1960، والتقى بقائد الانقلاب كورسل، وتباحث معه ومع بقية القادة بشأن العلاقات الثنائية بين بلاده وتركيا، واتفق الجانبين على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بينهما.[40]

وانعكست الزيارة إيجابيا على العلاقات التركية الإيرانية، وعلى موقف ايران من نظام الحكم الجديد في تركيا، حيث وجه الشاه وزير خارجيته باستدعاء السفير التركي في طهران وابلغه باعتراف ايران بالنظام الجديد وتمنى للقائمين بالانقلاب النجاح بقيادة تركيا نحو آفاق جديدة، وترسيخ أسس التعاون بين البلدين.[41]

كما جاءت تأكيدات رئيس الوزراء التركي كورسل لتؤكد تعزيز العلاقات التركية الإيرانية بتصريحه بأن بلاده ستلتزم بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة السابقة، إضافة لالتزام

تركيا بكافة تعهداتها في حلف بغداد والدول المشاركة فيه، الأمر الذي دفع إيران لعد الانقلاب مرحلة عززت علاقاتها مع تركيا.[42]

وشهدت العلاقات بين الدولتين تطورا ملحوظا ما بين البلدين عام 1962 بتبادل الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين، والتي حثت على تفعيل وتنشيط عدد من المشاريع [43] وفي عام 1964 اعلن رئيس الوزراء الإيراني (اسد الله علم) قائلا: " لن اكتفي بمجرد الاهتمام بتطوير العلاقات بين ايران وتركيا، وإنما سأجعل من تحقيق ذلك مبدأً سياسيا لي".[44]

وهذا التصريح انعكس سريعا على العلاقات ما بين البلدين وتم التوقيع عام 1964 على اتفاقية لتجارة الترانزيت لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما ووصلت ذورة العلاقات في تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي والثقافي والتقني سميت بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية[45] في 12/تموز/1964وضمت كل من تركيا وايران وباكستان.

وتعبيرا عن عمق العلاقات بينهما قام رئيس الوزراء التركي سليمان ديميرل[46] بزيارة طهران في 6/أيار/1967، واعلن عن رغبته باستمرار التعاون بين البلدين، وتم بحث إمكانية إقامة حلف دفاعي يضم كلا من تركيا وإيران وباكستان، ولعبت تركيا دور الوسيط في الصراع العراقي الإيراني عام 1969، وشرح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية وجهة نظر الحكومة بقوله: " أن تركيا ترغب صادقة بانتهاء الصراع بين صديقتها وحليفتها إيران وجارتها العراق، لا بد من فهم الموضوع وحله قبل أن يؤدي إلى حدوث مخاطر جمة"[47].

وشهدت العلاقات التركية الإيرانية خلال الستينيات من القرن الماضي المزيد من التنسيق المشترك بينهما، خاصة وأن كلاهما كان مرتبطا بحلف بغداد، وكانت ايران حليفة لتركيا وشعرت ايران بالراحة بقرار الولايات المتحدة بسحب صواريخ (جوبيتر) من الأراضي التركية [48] عام 1962 وأعلن وزيرا خارجية البلدين عن " تطابق وجهات نظر تركيا وإيران بصدد تقييم الوضع الدولي، وكانت المباحثات التركية الإيرانية ودية ومثمرة جدا"[49].

ولكن لم تكن العلاقات دائما على وفاق تام بين البلدين إذ كان هناك مسائل خلافية لها اثرها على الدولتين ومن مسائل الخلاف الهامة القضية الكردية، وهي من أكثر القضايا تأثيرا في الشأن السياسي والعلاقات فيما بين دول المنطقة وخاصة بين تركيا وإيران، لما لهذه القضية من علاقة بقضايا المنطقة، وهي تعتبر من المسائل الأكثر تعقيدا، نتيجة لتداخلاتها السياسية الإقليمية المعقدة، وكانت تلقي بتأثيراتها على سياسات هذه الدول داخليا وخارجيا في إطار التعامل مع هذه القضية في إطار السياسة تجاه الدول التي يتواجد فيها الأكراد[50] مثل سورية والعراق، وكانت قضية الأكراد من العوامل الرئيسية في تقارب كل من تركيا وإيران خلال المدة 1960-1970 تارة وتعكير العلاقات بينهما تارة أخرى، وظهرت بوادر تعاون الحكومة التركية مع ايران والعراق عام 1963 حيث أبدت كل من تركيا وايران قلقهما بشأن

مجرى الاحداث في كردستان[51] العراق، وتم اتخاذ تدابير عسكرية مشتركة للقضاء على الحركة التي كانت تطالب بالحكم الذاتي، وهو مطلب كان يشكل خطرا على كل من تركيا وإيران، وكانت انقرة اول المحطات لضرب الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق عام 1963، إذ اجتمعت وفود من تركيا و إيران والعراق لوضع خطة مشتركة لمساعدة العراق في القضاء على الحركة الكردية في كردستان العراق[52]، كما كانت عاملا أساسيا في تعكير العلاقات التركية الإيرانية عام 1965 لشعور تركيا بقلق شديد تجاه الدعم الإيراني لأكراد العراق وكانت تركيا قد حذرت الشاه عدة مرات من النتائج السلبية المحتملة لسياسته تجاه اكراد العراق والتي قد تنعكس على البلدين سلبا.[53]

إضافة إلى ذلك فأن الشاه استمر في التعبير عن عدم رضاه تجاه حلف بغداد كما بقيت الأحزاب اليسارية في تركيا والرأي العام قلقة من توجهات الشاه الدكتاتورية، إذ كانت المقالات تنتقد نظام الشاه، وكان نشر ذلك في الصحف التركية يعد مصدر ازعاج وعدم ارتياح للشاه على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة سليمان دميرل من اجل تعزيز علاقاتها مع الحكومة الإيرانية منذ تشكيلها عام 1965 إرضاءً للشاه. كما كان هناك عدة أسباب للقلق الإيراني ومنها اعداد الطلبة الإيرانيين الكبير في تركيا والمعارضين لنظام الشاه، والذين كانوا يتلقون مساعدات من الأحزاب اليسارية التركية ومن مسائل الخلاف أيضا تبادل مسألة الأفيون وتجارته فتركيا كانت تبيع الأفيون الطبي تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة وبسعر (10) دولار للكيلو غرام، وبدأت ايران ببيع الأفيون بنصف السعر في محاولة منها لإجبار تركيا على إيقاف انتاج الافيون، لأن أكثر من نصف المخدرات التي يستخدمها الإيرانيون كانت تأتي بصورة غير شرعية من تركيا [54].

المبحث الثاني : انقلاب عام 1971 في تركيا والموقف الايراني :

في العام 1965 انتخب سليمان دميرل نائباً في الانتخابات البرلمانية عن "حزب العدالة" الذي كان أمينه العام، ليصبح رئيس الوزراء التركي الثاني عشر، بترؤسه الحكومة المشكلة في العام ذاته، ثم حكومتين أخريين عامي 1969 و1970، الا ان هذه الحكومة لم يشهد لها الاستمرار نتيجة عدم رضا العسكر عن اداءها وهو ما ادى الى حدوث انقلاب في 12/أذار/1971، وعرف بانقلاب المذكرة بإشارة إلى المذكرة العسكرية التي أرسلها الجيش بدلا من الدبابات إلى رئيس الوزراء سليمان دميرل طالبا منه التنحي، فاستقال دميرل لتتحول تركيا إلى ما عرف بـ "نظام الثاني عشر من آذار"[55]

كانت الاحداث السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا من الإضطربات وأعمال العنف في ستينيات القرن الماضي، فضلا عن أثار الركود الاقتصادي قد اثارت موجة من الإضطرابات الإجتماعية والتي تمثلت في المظاهرات التي جابت الشوارع، وإضرابات العمال، والإغتيالات

السياسية ، بالإضافة لتشكيل حركات عمالية وطلابية يسارية تعارضها الجماعات اليمينية القومية المسلحة والإسلامية، ونفذ الجناح اليساري هجمات تفجيرية، وعمليات سرقة، وإختطاف. ومنذ نهاية عام 1968م، وعلى نحو متزايد خلال عامي 1969 و1970م، كان يقابل العنف اليساري بعنف يميني متطرف، بل ويتجاوزه[56]، خاصة من قبل منظمة "الذئاب الرمادية"[57].

وجاءت حكومة دميرل وسط جو من الاضطرابات في البلاد، بالإضافة إلى تلك التي سيعيشها حزبه خصوصاً بعد انسحاب قرابة 40 نائباً من "حزب العدالة" من كتلته البرلمانية، مما أدى إلى الحد من إغلبيته البرلمانية ليسقطوا حكومة دميرل الثانية عام 1969، ما اضطره إلى تشكيل حكومة جديدة لم تصمد طويلاً وبالتلي توقفت العملية التشريعي[58].

وفي يناير 1971 م، عمت الفوضى أرجاء البلاد، وتوقفت الجامعات عن العمل، وقام الطلاب بسرقة البنوك، وخطف الجنود الأمريكيين، كما تم قصف منازل أساتذة الجامعات الذين انتقدوا الحكومة من جانب نشطاء الفاشية الجديدة، واضربت المصانع، وتوقف العمل منذ 1/ كانون الثاني وحتى 12/ اذار/ 1971 م، وأصبحت الحركة الإسلامية أكثر عدوانية وقام حزبها حزب "النظام الوطني"، برفض "أتاتورك والفكر الكمالي"[59] علنا، ما أثار غضب القوات العسكرية، وبدت حكومة دميرل، التي أضعفتها الإنشقاقات، مشلولة وعاجزة عن محاولة إيقاف ثورات الجامعات والعنف في الشوارع وغير قادرة على إصدار أي قوانين جادة بشأن الإصلاح الإجتماعي والمالي[60].

وقام رئيس هيئة الأركان العامة التركية ممدوح تاجماك، في 12 مارس بتسليم رئيس الوزراء مذكرة تصل لحد إنذار أخير من القوات المسلحة وطالب فيها بتشكيل حكومة قوية ذات مصداقية في إطار المبادىء الديمقراطية، تضع حدًا للوضع الفوضوي الحالي وتطبق، من خلال وجهات نظر أتاتورك، القوانين الإصلاحية المنصوص عليها في الدستور لإنهاء الفوضى، والصراع بين الأشقاء، والإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية، وإذا لم تتم تلبية هذه المطالب فإن الجيش سوف يمارس واجبه الدستوري ويتولى السُلطة[61].

المبحث الثالث : العلاقات التركية الإيرانية بعد انقلاب عام 1971 في تركيا :

شهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي متغيرات عدة ساهمت في تطور العلاقات التركية الإيرانية، وسلكت كلتا الدولتني سياسات متقاربة في توجهاتهما الخارجية نحو الدول الغربية وذلك على الرغم من قلق تركيا من سياسة الشاه التوسعية العدوانية وطموحاته في الخليج العربي[62] حيث أبدت تركيا إنزعاجها من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام 1971،[63] إذ كانت العلاقات التركية العربية جيدة في هذه الفترة[64].

وفي عام 1973 ونتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط، احتاجت تركيا للتعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة للنفط، إذ كانت تركيا بحاجة ماسة إلى قروض كبيرة لتغطية التكلفة المتزايدة للطاقة، وعندما تقدمت تركيا بطلب بيعها النفط بأسعار رخيصة من إيران رفض شاه ايران المطلب التركي، ما أدى لاستياء السياسيين الاتراك من الموقف الإيراني[65].

يشار إلى أن تركيا ومنذ سبعينيات القرن العشرين تبحث عن سبل لدخول منطقة الشرق العربي وذلك نتيجة لضغط أزمة النفط العربي وارتفاع أسعاره التي أعقبت حرب تشرين الأول/1973، إذ كانت تركيا مضطرة إلى 3-4 بلايين دولار سنويا لشراء احتياجاتها من الطاقة، وهو ما كان يؤلف 50% من قيمة مجموعة ما تصدره إلى الخارج، وشجعت الولايات المتحدة الامريكية هذا التوجه لتحمل دول الخليج العربي قسطا من مساعدة تركيا، وخاصة بعد سقوط نظام شاه ايران.[66]

وفي عام 1974 تم توقيع معاهدة اقتصادية بين تركيا وايران حددت بخمس سنوات وكانت بداية لعقد معاهدة دفاعية مشتركة بين البلدين[67] وفي عام 1975 اتفقتا على قيام تعاون اقتصادي وسياسي أكبر واوسع، مع العلم بأن الولايات المتحدة الامريكية قد فرضت حظرا على تصدير الأسلحة إلى تركيا في أعقاب غزوها لقبرص في 1974 [86] وأكد الشاه على حسن العلاقات ما بين البلدين في مقابلة له مع وكالات الاخبار الامريكية في 1978 [69]، بقوله: " شيء واحد يمكن للولايات المتحدة أن تقوم به من أجل مساعدة إيران وتحسين الامن في منطقة الشرق الأوسط، يمكن إزالة حظر الأسلحة ضد تركيا على الفور"[70].

وبعد حزب السلامة الوطني [71] من اهم المظاهر في تطور الاتجاه السياسي للتيار الإسلامي في تركيا خلال المدة 1972-1980[72] وترجع جذور تأسيس الحزب إلى عام 1970، بزعامة نجم الدين اربكان،[73] إلا أن هذا الحزب لم يستمر طويلا وتم حظر نشاطه بقرار من المحكمة الدستورية في 1971 عقب انقلاب 1971، وتم السماح له بالعمل تحت اسم حزب

السلامة الوطني عام 1972، وتمكن هذا الحزب خلال فترة قصيرة من تنظيم قواعد له في (67) محافظة، ومنذ تأسيسه رفع شعارات دينية مثل الدعوة إلى إلغاء العلمانية[74].

مثل تأسيس حزب السلامة الوطني ردة فعل تجاه السياسة التركية من خلال ممارساتها التعسفية إزاء الاتجاهات الإسلامية واتجاه زعماء الطرق الصوفية الذين اتخذوا على عاتقهم مسؤولية حمايته على الرغم من التباين الأيديولوجي بينهم، إذ اتخذ البعض طابعا تصوفيا أو عقائديا، واتخذ آخرين طابعا سياسيا منظما، بهدف الوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية.[75]

وحاول زعيم الحزب اربكان وكان نائب رئيس الوزراء في حكومة بولند أجاويد [76] التي شكلت عام 1974، وفي أعقاب الزيادة الكبيرة بأسعار النفظ عام 1973 بذل جهود عدة لتحسين علاقات تركيا مع العالم الإسلامي وخاصة تلك الدول المنتجة للنفط [77]، ووكانت العلاقات بين البلدين قد اتسمت بالفتور لأن الشاه لم يرغب في مساعدة تركيا لتجاوز ازمتها الاقتصادية، بهدف إفشال تجربة الأحزاب الإسلامية التركية في الحكم وإظهارها بمظهر الفشل لعدم تحقيقها أية منجزات تزيد من شعبيتها لدى الاتراك خاصة والإيرانيين عامة، ولم تساعد ايران تركيا نتيجة لتخوف الشاه من بروز الأحزاب الإسلامية على الساحة التركية ولدورها المهم في تشكيل الحكومات الائتلافية التركية ما انعكس سلبا على الأوضاع الداخلية في إيران، خاصة وأن الشاه قد عانى الكثير من معارضة رجال الدين في إيران عام 1963 في أثناء الثورة البيضاء[78] وما تلاها من أحداث، كما كان متخوفا من قيام علاقات بين الحركة الإسلامية في تركيا والمعارضة الإسلامية في إيران ما من شأنه أن يهدد النظام الإيراني برمته[79].

وفي عام 1975 اقترح شاه ايران إقامة صناعة عسكرية مشتركة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التسلح وقدم اقتراحه إلى فخري كورتورك [80] الرئيس التركي خلال زيارته إلى ايران عام 1975، وكانت تركيا راغبة بذلك لتقليل اعتمادها على الدول الكبرى في هذا المجال ولكن ظهرت مشكلات عدة ومنها الصعوبات المالية وقلة الأيدي العاملة الفنية.

المبحث الرابع : سياسة ايران تجاه تركيا بعد قيام الجمهورية الاسلامية 1979-1980

في عام 1979، اندلعت في ايران ثورة شعبية كبرى قادها علماء الدين بزعامة الامام الخميني ادت الى اسقاط نظام الشاه الملكي واعلان الجمهورية الاسلامية [81]، وكان للأحزاب والتنظيمات اليسارية والوطنية دورا في ذلك بالإضافة لعلماء الدين المسلمين الذين أسهموا بدور قيادي في الثورة من خلال تشكيل إدارة تعتمد على النهج الإسلامي ومن ثم الاعتماد على الجماهير لتزويدها بالطاقة التي تضمن ديمومة الثورة .

ومع بداية الثورة حاولت ايران تعزيز علاقاتها مع حزب السلامة الوطني ، وفي كلمة للامام الخميني أمام وفد من أعضاء حزب السلامة الوطني بعد أيام قليلة من الإطاحة بحكم الشاه قال فيها: " أرجو منكم ابلاغ تحياتي وسلامي إلى السيد اربكان، الذي نعده صديقا عزيزا، وإن شاء الله سنراكم منصورين ومعززين تحت قيادته ونستنجد بالله أن يوفقكم في القضاء على النظام الفاسد في أنقرة"[82]، وظهر التقارب بين الدولتين في موقف حزب السلامة الوطني تجاه ايران وخاصة في معارضه استخدام القواعد العسكرية الأمريكية في حادثة الرهائن الإمريكان[83]، في بيان أصدره سليمان عارف آمرة [84] أعلن فيه: " أن حزبه يعارض بشكل قاطع أن تستخدم الولايات المتحدة الامريكية القواعد الموجودة على أراضيها في حال تدخل أمريكي ضد ايران"[85] ولأن حكومة دميرل بحاجة إلى تأييد حزب السلامة الوطني في المجلس الوطني التركي بهدف الاحتفاظ بالأغلبية، كان من غير المحتمل أن تقبل الحكومة التركية باستخدام الولايات المتحدة الامريكية لقواعدها في تركيا ضد ايران.

ويشار إلى أن تركيا كانت أول من استعانت به الولايات المتحدة الامريكية للتدخل العسكري في ايران، إلا أن تركيا منعت الولايات المتحدة من حق التزود بالوقود في الأجواء التركية، أو استخدام قواعدها خلال هذه الأزمة وأعلن دميرل في 23/ تشرين الثاني/1979، بأن تركيا ستقرر سياستها تجاه هذه الازمة بعد أن تتلقى طلبا رسميا بذلك من الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدر حزب السلامة الوطني بيانا اعلن فيه معارضته كليا لاستخدام القواعد التركية في هذا المجال وأشار إلى أن احتجاز الرهائن يعد مخالفة دولية[86].

كان الهدف من تقرب حزب السلامة الوطني إلى ايران هو حاجة الحزب لمساندة ايران له لتقويته أمام الأحزاب السياسية التركية الأخرى، هذا بالإضافة لوجود نظام إسلامي مجاور لتركيا، ما سيسهم في تقويض العلمانية في تركيا، أما بالنسبة لإيران فقد أكدت في عدة مناسبات على أن حزب السلامة الوطني التركي هو الحزب الإسلامي الوحيد الممثل في المجلس الوطني التركي الكبير، وكانت بحاجة له للتأثير في السلوك السياسي الداخلي لتركيا خاصة وأن للحزب صحيفة تسمى (مللي كازته) الواسعة الانتشار[87] والتي كانت موالية للثورة الإسلامية في ايران، ومن ذلك مثلا ما جاء فيها من تحليل ما كان يحدث في إيران مؤكدة باستخلاص النتائج من الثورة الإيرانية للاستفادة منها في تركيا، وأكدت بأن الدولة العثمانية قد حكمت ثلاث قارات بسبب القوة التي منحها الإسلام لها وعليه: " فإن الحكم الإسلامي ينساب تركيا أكثر من ايران، أن بلدنا يستحق هذا اكثر من الدول الأخرى، دعونا ندعو الله أن يعيد لنا تلك الأيام قريبا.... أن مثل هؤلاء القادة ، اربكان والخميني يقاتلون من أجل الهدف نفسه"[88].

ولكن بالنسبة للحكومة التركية آنذاك كان وجود دولة اسلامية مجاورة لتركيا يعد تحديا لها وتسببت الثورة الإسلامية في ايران موجات من الصدمة في أرجاء المنظومة السياسية

التركية التي يسيطر عليها الجيش إذ كانت الجمهورية الإسلامية مناقضة لجمهورية أتاتورك العلمانية، ليس فقط لأنها تسعى لقلب النظام الجيوسياسي الإقليمي، ولكنها لأنها تهدد هوية الدولة التركية ووجودها في نظر النخبة التركية، ومع ذلك لم يكن ثمة تنافس مباشر ما بين الدولتين على الصعد الجيوسياسي[89]، كما خشيت من ذلك لا يؤدي إلى تقويض المبادئ العلمانية فقط بل سيسهم بتشجيع قوى المعارضة الدينية في تركيا للقيام بنشاطات اكثر عنفا ما سيكون له اكبر الأثر على السياسة الخارجية في ظل علاقات ايران بحزب السلامة الوطني، خاصة وأن السياسية الإقليمية للنظام الإيراني كانت قائمة على أساس اندماج الجماعات الدينية في الدول الأخرى وخاصة الدول المجاورة[90].

على المستوى الرسمي للحكومة التركية فقد انتاب القلق للسياسيين الاتراك بعد الثورة الإيرانية بقيادة رجال الدين ، والذي اتخذ المنهج الإسلامي المغاير تماما للمنهج التركي العلماني ما أدى إلى تصادم في التوجهات في بداية الأمر[91]، وخاصة بعد تبني ايران الاسلامية مبدأ نقل فكر الثورة الى المجتمعات الاسلامية الاخرى ، وخوف تركيا من قيام ثورة مماثلة لثورة ايران الإسلامية من خلال الحركات الإسلامية الموجودة في تركيا، خصوصا أن تركيا كانت تعاني في تلك الفترة من اضطرابات داخلية[92].

ومن اكبر المخاوف التي اثارتها الثورة الإيرانية هي تصريحات الامام الخميني التي دعا فيها إلى إيجاد نماذج إسلامية للحكم في الدولة الإسلامية بما يشبه النموذج الإسلامي في ايران[93]، حيث اعتبر أن ايران هي نقطة البداية وقاعدة انطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية والحكومة الإسلامية من خلال تطبيق شعار تصدير الثورة الاسلامية[94]. كما قدم محمد جواد لاريجاني باعتبار ايران (أم القرى)،[95] وذلك يعطي لموقع ايران الجيوبوليتيكي أهمية قصوى في السياسة الخارجية من اجل تحقيق المد الإقليمي وفرض الهيمنة[96].

وكانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في ايران وصرح رئيس الوزراء التركي أجاويد في 13/شباط/1979 : " لقد حدث مؤخرا في الدولة الجارة والصديقة ايران فصل جديد وبدورنا نهئ الشعب الإيراني على ما حدث وأتمنى لهم الخير والموفقية في مسيرتهم هذه... وكانت تركيا ترقب الاحداث في ايران بشكل دقيق، وانطلاقا من قاعدة تركيا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة كانت تركيا تنظر بعين الحذر وتراقب الاحداث بحساسية... وسوف نظهر للإيرانيين أهمية هذه العلاقات وأن تعزيز العلاقات ما بين البلدين -حسب معرفتي- سيكون عامل مؤثر للسلام الإقليمي"[97]، وأرسل أجاويد في 14/شباط/1979 برقية تهنئة إلى رئيس الوزراء الإيراني مهدي بازكان، وفي 15/شباط/1979، تم استدعاء سفير تركيا في إيران، وكان من بين السفراء القلائل الذي استقبلهم الخميني، وقرأ السفير التركي رسالة رئيس الوزراء التركي امام الخميني ونشرت رسالة اجاويد في الصحف

الإيرانية، ورد الخميني على رسالة الرئيس التركي خلال المقابلة وقال: "لكم والى الشعب التركي المسلم الصديق كل الشكر والتقدير"، وفي ختام حديث الخميني مع السفير التركي قال: " إن الدولة الإسلامية التركية الجارة هي من ستقوم مستقبلا بمساعدة شقيقتها إيران"[98] وهذا ما جعل العلاقات ما بين البلدين بعيدة عن التوتر نوعا ما.

وفي 9/حزيران/ دعت ايران وزير الخارجية التركي كندوزاوكجين لزيارة طهران، واعتبرت تلك الزياة هي الأولى لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم خلال اللقاء بحث المشاكل المحتمل حدوثها بين البلدين وسبل تطوير العلاقات وتنمية آفاقها المستقبلية[99]، وهنأ اربكان الخميني قائلا: " إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقات طيبة مع الجيران، فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الامبريالية"[100]

وسرعان ما أدرك الخميني أن الوضع في تركيا يختلف عن أفكار اربكان بعد أن كانت الصورة الكبيرة للخميني والمجاهد اربكان تشغل مساحات واسعة في الساحات العامة في تركيا، ، وأدرك الخميني أنه من الممكن إقامة دولة دينية على أنقاض المنهج العلماني، لذا بدأ بتوسيع نشاطه في تركيا من خلال مصادر أخرى تتناقض مع طروحات اربكان[101]، وقام المسؤولون الإيرانيون بتأسيس مكتب باسم المنظمات الثورية في تركيا وهو تابع لدائرة المنظمات والحركات الثورية[102]، وقاموا بحملات دعائية لنشر أفكار ومبادئ ثورتهم، وعملوا على تجنيد وارسال المتطوعين إلى ايران بهدف تدريب المتعاطفين مع مبدأ وعقيدة الخميني والعمل لصالح ايران[103].

وفي خلال مدة لم تتجاوز الستة اشهر تدرب في المعسكرات الإيرانية ما يقرب من (500) مقاتل تركي من أعضاء حزب السلامة الوطني وأعضاء الجيش الأرمني السري[104]، وشهدت اثر ذلك تركيا سلسلة من الاعمال الإرهابية والاغتيالات نسبت إلى المخربين الذين تلقوا تدريباتهم في ايران وأعلن محافظ إقليم حكاري التركي الواقع على الحدود التركية الإيرانية عام 1979 متهما ايران بمساعدة الجماعات الإسلامية لتهديد الامن والسلم الاجتماعي والسياسي في تركيا بقوله: " أن تركيا لن تقف مكتوفة الايدي تجاه العدوان الذي شنته حكومة الخميني ضد تركيا، فصبرنا له حدود وإذا استمر هذا العدوان فسنقوم بواجبنا تجاه وطننا الحبيب وشعب مصطفى كمال أتاتورك"[105]، واعقب ذلك ارسال تركيا لمجاميع من القوات الخاصة إلى داخل الأراضي الإيرانية بين فترة وأخرى بهدف ضرب الاتراك المتعاونين مع ايران، وبإحدى هذه الهجمات قتلت القوات التركية (20) متمردا تركيا وعددا من أعضاء الحرس الثوري الإيراني"[106]، واعترضت ايران على التدخل التركي في أراضيها وانكرت اية مسؤولية لها عن تدريب ومساعدة منظمات تركية إرهابية، وانكرت أية علاقات

لها مع دوائر ومنظمات معادية للعلمانية في تركيا، وقالت بأنه إن كان هناك ثمة جماعات في تركيا تميل للنموذج الإيراني فإنه لا يجوز اتهام ايران بأنها كانت وراء ذلك.[107]

ولكن دائرة المنظمات والحركات الثورة في ايران قامت بتزويد بعض الجماعات الإسلامية في تركيا بالاموال والأسلحة وتوزيع المنشورات بين المعارضين بهدف اثارتهم على الحكومة التركية، ونتيجة لذلك قامت الجماعات الموالية لإيران في تركيا بسلسلة من العمليات في تركيا.[108]

مما سبق، نجد أن لدى كل من تركيا وإيران دوافع وتنافس بشأن مناطق النفوذ في مناطق الجوار الجغرافي، وعلى الرغم من وجود عناصر التوتر الكامنة في العلاقات فيما بينهما كالطموحات الإقليمية والتناقض العقدي ومشكلة الأكراد والأصوليون، إلا أنهما لم تعمدا إلى تصعيد الخلاف إلى درجة التصادم، لإدراكهما بأن ذلك ليس في مصلحة أي منهما[109]، إذ أن هناك مصالح مشتركة بينهما تستلزم الاتفاق المشترك والعمل على إيجاد توازن فيما بينهما، إلا أنه لم يصل إلى درجة التفاهم السياسي المشترك فكلا البلدين يسعى لتحقيق أهدافه من خلال التنافس في الحصول على دور إقليمي مناسب له ثقله ، خاصة مع إدراكهما بأن معطيات فترة السبعينيات أتت بمتغيرات امنية وسياسية واستراتيجية واقتصادية لا يمكن أن يتم اغفالها وتجاهل نتائجها، فحاولت كلتا الدولتين الحفاظ على علاقات سليمة وخاصة تركيا والتي يشار إلى أنها لم تدخل في صراع مسلح مع ايران في التاريخ المعاصر، إذ لم يكن ثمة صراع جيوسياسي إقليمي بينهما بالشكل الذي كان عليه التنافس بين إيران والسعودية، فلطالما اتهمت النخبة الكمالية الجمهورية الإسلامية بإثارة الفتن في تركيا عبر دعمها لمختلف الجماعات الإرهابية، في حين رأت إيران أن العلمانية التركية وعلاقتها مع الولايات المتحدة تشكل تهديدا أيديولوجيا لإسلامية الثورة، ولكن وحكم التوجه التركي في علاقتها مع ايران مصالحها الاقتصادية معها، إضافة لضغط الدول الغربية على الدولتين لتنسيق المواقف والعمل معا لمنع التغلغل الروسي في المنطقة [110].

وعلى الرغم من مراقبة الدوليتن لبعضهما البعض بحذر بعد عام 1979 إلا أن العلاقات الاقتصادية توسعت بينهما بشكل كبير خاصة خلال الحرب بين ايران العراق، حيث حافظت تركيا على علاقات اقتصادية قوية مع كلا الدولتين[111].

في ظل هذه الاجواء المضطربة شهدت تركيا انقلاباً جديداً بزعامة الجنرال كنعان إيفرين [112] مع مجموعة من الضباط في الجيش التركي في 12 سبتمبر/أيلول 1980 وفي نفس اليوم اتّخذ مجلس الأمن القومي الذي كان يرأسه إيفرين قرارات عديدة منها حلّ البرلمان وإيقاف العمل بالدستور ، أعقب الإنقلاب حالة قمع سياسي غير مسبوقة، وعُدّ من أكثر الانقلابات قمعاً ودموية في تاريخ تركيا، بعد قرابة سنة من الاضطرابات قتل فيها العديد واعتقل

الآلاف، قبل أن يقدّم دستور جديد للاستفتاء في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 1982، ويصبح إيفرين رئيساً للجمهورية حتى عام 1989[113].

وبعد انقلاب الجنرال كنعان ايفرين في 12/ أيلول/ 1980 ، قامت الحكومة التركية بإرسال قوات تركية خاصة إلى ايران لمتابعة الاتراك المتعاونين معها، وتم حشد خمس فرق عسكرية تركية على الحدود التركية الإيرانية ،وقامت الحكومة العسكرية التركية بالتواصل مع المعارضة الاتراك أمثال الجنرال بهرام اريانا [114] زعيم مجموعة (ازاديفان)، والجنرال جواد معين زاده قائد جيش التحرير الإيراني وتم تقديم التعهدات لهم بتقديم تسهيلات عسكرية للقيام بثورة ضد الخميني من الأراضي التركية، وقامت الحكومة التركية بتعبئة الإيرانيين الفارين على الحدود التركية الإيرانية للقيام بشن هجمات على بعض المصالح الحيوية لإيران والحرس الثورة الايراني[115].

الخاتمة:

مما سبق، نلحظ أن الدولتين كانتا تتعاونان فيما بينهما فقط عندما تتلاقى مصالحهما، وكان الشاه يحاول دائما تجاوز تركيا في علاقته مع الغرب بما يحقق أهدافه في جعل إيران الدولة الأهم والأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وكانت إيران تنظر إلى علاقاتها مع تركيا على أساس ما تراه مناسبا لمصلحتها الوطينة، وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا، فكان مثلا القلق في بداية انقلاب 1960، تم الهدوء، ثم التوتر بعد انقلاب 1971، ومن ثم الصدام بعد الثورة الإسلامية في ايران، وما يبرهن ذلك الصدام الشديد بين الأيديولوجية العلمانية في تركيا والنظام الديني للجمهورية الإسلامية، وعلى الرغم من إقامة نظام إسلامي إيراني وتبخر التقارب الأيديولوجي إلا أن العلاقات بين الدولتين لم تتدهور إلى حد ارتكاب الأعمال العدوانية، إذ تمكنت تركيا من الحفاظ على دور محايد وقاومت الانزلاق في القضايا السياسية المعقدة، في حين أن تركيا بالنسبة لإيران لم تكن عاملا رئيسيا بسبب كونها كانت ترتكز عقائديا واستراتيجيا على أوروبا والغرب.

وعموما إن التوجه الإقليمي لإيران في مختلف عهودها هو دائما الاهتمام بجوارها المباشر وعدم إعطاء أهمية مباشرة لامتدادها الاستراتيجي الابعد، ولكن على الرغم من ذلك تحظى مكانتها الاستراتيجية والعلمية بدور فاعل ومحوري في المنطقة ، وترتبط أهمية القضايا الإقليمية لإيران بكونها تؤدي فيها دور اللاعب الأساسي.

الهوامش :

(1) اصطلح على تسمية المشروع الجيوبوليتيكي كما سماه احمد داوود اوغلو مهندس السياسية الخارجية في عهد حكومة العدالة والتنمية، بالعمق الاستراتيجي ، ينظر : احمد داوود اوغلو ، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدوحة ، 2010 .

(2) حلف شمال الأطلسي: المعروف باسم حلف الناتو، أو حلف شمال الأطلسي هوو تحالف عسكري دولي يتكون من 30 بلد عضو مستقل في جميع أنحاء أمريكا الشمالية وأوروبا. وتشارك 21 دولة أخرى في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي، مع مشاركة 15 بلدا آخر في برامج الحوار المؤسسي ، ينظر: احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي ، الدار الوطنية ، بغداد ، 1989 .

(3) للتفاصيل ينظر: Turkey and EU، على الرابط:

https://bit.ly/300wqzN

(4)Abdulla Karakoc , Turkeys Relations with Iran and the Unitet states , California , 2009 , P. 56 .

(5) Dankwart Travails , Forign Affair (An Ammerecan quarterly Review) , Vol.58 , Full 1979-1980 .

(6) طارق نافع الحمداني ، العلاقات التركية الايرانية في عهد كمال اتاتورك ونظيره رضا شاه بهلوي ، ارشيف مركز الدراسات التركية 1989 ، ص ص ، 5 -10 .

(7) محمد كامل عبدالرحمن ، سياسة ايران الخارجية في عهد رضا شاه 1921-1941، جامعة البصرة ، 1988 ، ص 36 ; للتفاصيل عن هذه الحركات والتفاهمات التركية الايرانية ينظر: روبرت اولسن ، المسألة الكردية في العلاقات التركية الايرانية ، ترجمة : محمد احسان رمضان ، اربيل ، 2001 ، ص ص ، 28-54 .

(8) جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري ، ايران في عهد رضا شاه بهلوي 1925-1941 ، جامعة البصرة ، 1990 ، ص ص ، 18-36 .

(9) وهو حلف او ميثاق وقع في قصر سعداباد قرب العاصمة الايرانية طهران في 8 تموز عام 1937 بين كل من ايران وتركيا والعراق وافغانستان وهو اول حلف اقليمي في الشرق الاوسط كان الغاية منه تنسيق المواقف والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ودعم استقلال هذه الدول . للتفاصيل ينظر: صبحي ناظم توفيق ، كيف ابرم ميثاق سعد اباد ولماذا انتهى ، دراسة منشورة على موقع كتابات في 29 / مايس / 2018 .

(10) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران 1941-1951، بغداد، 2002، ص50-55 .

(11) المصدر نفسه ، ص 61-67 .

(12) فاز الحزب الديمقراطي في انتخابات 1950 وشكل الحكومة وتولى زعيمه جلال بايار رئاسة الجمهورية حتى اسقاطة بانقلاب قاده الجيش التركي عام 1960 . للتفاصيل ينظر:

محسن حمزة حسن العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة الموصل 1989 .

(13) فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في ايران 1951-1963 ، اطروحة دكتوراة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1993 ، ص ص ، 25-76 .

(14) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي ، ت 311/4957 ، تقرير السفارة العراقية في طهران ، في 5/7/ 1951 .

(15)Mary Ann Heiss , National Interests and International Concerns , Anglo – American Relations and Iranian oil crisis , Journal of Iranian Resrarch and Analysis , Vol.9 . pp. 25-35 .

(16) تفاصيل هذا التعاون والمشاورات واللقاءات ينظر : منهل الهام عبدال عقراوي ، العلاقات التركية الايرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ، جامعة الموصل ، 2013 ، ص ص ، 24- 34 .

(17) طبيعة هذا المشروع وابعاده السياسية على المنطقة ينظر : جمانة محمد ، الحرب الباردة والشرق الوسط ، مبدأ ايزنهاور امنوذجا ، مجلة حوليات اداب عين شمس ، جامعة عين شمس ، المجلد 45 ، يوليو – سبتمبر ، 2017 .

(18) أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا ، عمان، 2011، ص 24-45 .

(19) موقع ترك برس: انقلاب مايو 1960 اول انقلاب عسكري يطيح بحكومة منتخبة في تركيا، للتفصيل ينظر:

https://www.turkpress.co/node/61537

(20) جمال كورسيل : ولد عام 1895 و دخل الكلية الحربية باسطنبول ، شارك بمعارك الحرب العالمية الاولى ، وهو قائد القوات البرية ، قاد انقلاب 1960 ، و لعب دور في السياسة التركية و رشح لرئاسة الجمهورية التركية حتى اغتياله عام 1966 م ، ينظر:

George Harries, " The Role of the Military in Turkish polities, " , Middle East Journal , No. 2 , 1965 , p 60.

(21) عدنان مندريس: ولد علي عدنان مندريس عام 1899 في ولاية أيدين غربي تركيا، وكان عضوا في حزب "الشعب الجمهوري" آنذاك بقيادة مصطفى كمال أتاتورك ، بحلول 7 يناير/ كانون الثاني 1946، أسس مندريس الحزب "الديمقراطي" مع رفاقه جلال بياروفؤاد كوبريلي ورفيق كورالتان. وعقب فوزه مندريس بمنصب رئاسة الوزراء، قام بالعديد من الإجراءات التي أعادت لتركيا هويتها وكان أبرزها إعادة الأذان باللغة العربية بعد أن تم تحويلها إلى

التركية على يد حزب الشعب الجمهوري، ترأس الحكومة التركية التي اسقطها الجيش بانقلاب 1960 .ينظر نوال عبدالجبار سلطان طاهر الطائي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1960-1980 دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2002، ص ، 15-34.

(22) موقع TRT عربي: من 1960 إلى 2016.. تاريخ موجز للانقلابات في تركيا الحديثة، نشر بتاريخ 12/آذار/2021، الرابط:

https://bit.ly/30YgQFD

(23) حسن كغيد لواخ، تركيا بين أإنقلابين (1960-1980)، دراسة تاريخية ورؤية سياسية ، د.م ، د.ت ، ص ص 33-38 .

(24) الشاه: محمد رضا بهلوي (26 أكتوبر 1919 إلى 27 يوليو 1980)، ولد في مدينة طهران الإيرانية، وهو الابن الأكبر لرضا بهلوي الذي حكم إيران في الفترة ما بين (1925-1941)، وقد نودي به وريثا للعرش عام 1926. وكان آخر شاه (ملك) يحكم إيران قبل قيام الثورة الإسلامية عام 1979، واستمر حكمه من 1941 إلى 1979 وكان يلقب بـ (شاهنشاه) أي ملك الملوك.ينظر : مذكرات شاه ايران محمد رضا شاه ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، الدار العربية للموسوعات ، 2016 .

(25) أنيس محمد مصطفى الكليدار، المؤسسة العسكرية الأتراك دراسة عسكرية سياسية، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقا)، 1988، ص ص 85-89.

(26) روبرت جراهام، السياسة الاقتصادية لإيران في ظل حكم الشاه، ترجمة: أمين سلام، مركز دراسات الخليج العربي، إيران في المحنة، جامعة البصرة ، 1983، ص39-58.

(27) ارتفعت عوائد النفط الإيراني إثر تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح عام 1954، لتصل إلى (34) مليون دولار إلى (19) مليون دولار عام 1968، للتفاصيل ينظر: غانم باصر حسين البديري، الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية الأتراك 1963-1979، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2006، ص 75.

(28) حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي، المصالح الامريكية الاقتصادية في ايران خلال عهد رضا شاه بهلوي (1925-1941) ، ص 213، بحث منشور على الرابط:

https://bit.ly/3dWSUdp

(29) فوزية صابر محمد، المصدر السابق ، ص ص ، 90-95 .

(30) حلف بغداد المركزي: أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، أسس عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من

العراق وتركيا وإيران وباكستان. ينظر: محمد عزيز شكري ، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، اصدارات عالم المعرفة ، السلسلة 7 ، 1978 ، ص ، 49 -55 .

(31) علي قره عثمان اوغلو، سياسة تركيا الأمنية التواصل والتحول، ترجمة: صلاح سليم علي، ارشيف مركز الدراسات الإقليمية (التركية سابقا) ، د.ت، ص 51.

(32) يتمثل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك، وباستثناء تدخل الجيش التركي في قبرص لانهاء الانقلاب العسكري المدعوم من اليونان عام 1974، لم يخض الجيش التركي اية حرب خارجية ضد أي من الجيران، ولم يبدي أية نوانا عدوانية لذلك، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عقيدة الجيش التركي على الرغم من وجود عدة نزاعات مائية وبرية وجوية في حدوده والتي من الممكن أن توفر له غطاء لاي تحرك عسكري يقوم به، للتفاصيل ينظر: محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص 25-26.

(33) سعد ارزيج ايدام سعيد ، العلاقات التركية – الايرانية 1979 -2006 ، الواقع والمستقبل ، اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص ، 47 .

(34) مشروع مارشال: مشروع اقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ يناير 1947 والذي اعلنه بنفسه في 5 يونيو عام (1947) في خطاب امام جامعة هارفارد وكانت الهيئة التي اقامتها حكومات غرب أوروبا للاشراف على إنفاق 12.9925 مليار دولار أميركي قد سميت " منظمة التعاون والاقتصادي الاوربي" وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الاوربية. ينظر : ar.m.wikipedia,org

(35) مبدأ ترومان: مبدأ ترومان الذي غدا سياسة خارجية امريكية هدفها صيانة المصالح القومية الامريكية والنفوذ الامريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق اوروبا وغيرها من المناطق, وتحت ستار صيانة السلام العالمي اعلنها الرئيس هاري ترومان في مارس 1947 امام الكونجرس الامريكي لمناسبة استحصاله على موافقته لتقديم عون عسكري وشبه عسكري لتركيا واليونان بما قيمته 400 مليون دولار، للتفاصيل ينظر https://bit.ly/3bQzoMP

(36) جمال كورسل: رابع رؤساء الجمهورية التركية (1960-1966) ، ولد عام 1895 و دخل الكلية الحربية باسطنبول ، شارك بمعارك الحرب العالمية الاولى ، وهو قائد القوات البرية ، قاد انقلاب 1960 ، و لعب دور في السياسة التركية ، اغتيل عام 1966 م ، ينظر:

George Harries, " The Role of the Military in Turkish polities, " , Middle East Journal , .No. 2 , 1965 , p 60.

(37) نيكيتا سير غيفيتش خروتشوف: (15 أبريل 1894 – 11 سبتمبر 1971) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفييتي، حكم الاتحاد السوفييتي من 1953 إلى 1964 وتميز حكمه بالمعاداة الشديدة للستالينية وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي. ينظر: ar.m.wikipedia.org

(38) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، بغداد، 1981، ص 323.

(39) علي قره عثمان اوغلو، سياسة تركيا الأمنية التواصل والتحول، ترجمة: صلاح سليم علي، مركزالدراسات الإقليمية (التركية سابقا)، الأرشيف، د.ت، ص 51.

(40) David Menashri, "Iran's Regional Policy: Between Radicalism And Pragmatism" , Journal of International Affairs , March 2007 , Vol. 60, Issue 2, p153

(41)Michael B. Bishku, TurCold War;Journal of Third World Studies, Vol. 6. No.1, 1999, P.24.

(42) محمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد، 1975، ص 149.

(43)David Menashil .op.cit ,p.155..

(44)Dankwart A.Rustow , Tureyk's Travalls , Forein Affairs , Vol.58, Fall.1979-1980k , p.82 .

(45) للتفاصيل ينظر: بكر البدور، عن العلاقات التركية الإيرانية على الرابط:

https://bit.ly/37WW8cS

(46) سامي سليمان غاندودو ديميرل: رجل دولة تركي وقائد سياسي تولى منصب رئيس تركيا التاسع من عام 1993 إلى 2000. تولى سابقا منصب رئيس وزراء تركيا خمس مرات بين عامي 1965 و1993. كان قائد حزب العدالة من 1964 إلى 1980 وزعيم حزب الطريق القويم من 1987 إلى 1993، ينظر : ريان ذنون محمود العباسي ، سليمان ديميريل ، ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية ، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل ، المجلد 17 ، العدد ، 1 ، اذار ، 2010 ، ص ، 3-4 .

(47)Dankwart A.Rustow , op.cit , p. 88 .

(48) في عام 1957 وافق أعضاء حلف شمالي الأطلسي على نشر صواريخ متوسطة المدى مزودة برؤوس نووية وكانت حكومة مندريس متحمسة لنشرها على الأراضي التركية، للتفاصيل ينظر: رمضاني، ص 342.

(49) سعد ارزيج ايدام، العلاقات التركية- الإيرانية 1979-2006 الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008، ص 342.

(50) الأكراد أقلية عرقية كبيرة الحجم نسبيا، ويتواجدون في مناطق حدودية متلاصقة جغرافيا تمنحهم حرية الحركة عبر هذه الحدود بين تركيا وايران والعراق وسورية، والتواصف مع بعضهم إنسانيا وثقافيا في مواجهة التأثير والسيطرة التي تمارسها دولهم سياسا ولغويا وثقافيا، للتفاصيل ينظر: كوران سلام محمد، القضية الكردية في العلاقات التركية الإيرانية (1918-1939).

(51) كردستان: ينتشر الأكراد بشكل كثيف ومتماسك في المنطقة المحصورة بين اقصى شمال العراق وجنوب تركيا واقصى شمال غرب ايران وشمال شرق سوريا ومناطق اخرى متفرقة وهو ما يطلق عليه جغرافيا بكردستان ، للتفاصيل ينظر: ديفيد مكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، بيروت 1996 ، ص ص ، 37-57.

(52) منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 110.

(53) المصدر نفسه، ص 113.

(54)Dankwart A.Rustow , op.cit , p 98 .

(55) المصدر نفسه.

(56) موقع الحدث العربي، إنقلاب المذكرة 12 مارس 1971: ثاني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا:

https://bit.ly/30OacRY

(57) تنظيم الذئاب الرمادية أو الذئاب الرمادية وتسمى أيضا الشباب المثالي، وهي منظمة تركية يمينية متطرفة تشكلت في أواخر 1960. تعتبر الذراع المسلح غير الرسمي لحزب الحركة القومية الذي تزعمه الب ارسلان توركيش السياسي التركي اليميني المتطرف ، وكان لها دور كبيرفي الازمات السياسية واحداث العنف السياسي لاسيما ضد الاقليات خلال المدة 1969-1980 . للتفاصيل ينظر : شذى فيصل رشو ، الب ارسلان توركيش ودوره في السياسة التركية 1969-1980، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، العدد 28(8) اب ، 2021 ، ص ص ،211-230 .

(58) موقع TRT عربي، من 1960 إلى 2016.. تاريخ موجز للإنقلابات في تركيا الحديثة :

https://bit.ly/3tlhHMz

(59) الفكر الكمالي أو الكمالية: هي الأيديولوجية التأسيسية للجمهورية التركية وتعرف "الكمالية"، التي تم تنفيذها من قبل مصطفى كمال أتاتورك، على إنها إصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية ودينية واسعة النطاق تهدف إلى فصل الدولة التركية الجديدة عن سلفها

العثماني واحتضان أسلوب المعيشة الغربي، بما في ذلك إقامة الديمقراطية والعلمانية ودعم الدولة للعلوم والتعليم المجاني، وقد تم تقديم الكثير منها لأول مرة إلى تركيا خلال رئاسة أتاتورك في إصلاحاته. ينظر ، اسماعيل نوري حميدي الدوري ، حركة التحديث في تركيا 1923-1938 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1989 ، ص ص ، 37-64 .

(60) موقع الحدث العربي، إنقلاب المذكرة 12 مارس 1971: ثاني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا.

(61) المصدر نفسه.

(62) المصدر نفسه .

(63) خالد بن محمد القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1997، ص102-122.

(64) منهل الهام عبدال عقراوي واخرون ، المصدر السابق ، ص 121.

(65)Dankwart A.Rustow , op.cit , p.90 .

(66) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، ع2، مركز الدراسات العالم الإسلامي، مالطة، 1991، ص113-114.

(67) المصدر نفسه ، ص 120 .

(68) الغزو التركي لقبرص: وهو ما أطلق عليه الأتراك عملية السلام القبرصية، كان اسمه الرمزي الذي وضعته تركيا هو عملية أتيلا وكانت هذه العملية غزوا عسكريا تركيا لدولة قبرص الجزرية، وقد بدأ الغزو في 20 يوليو 1974 في أعقاب الانقلاب القبرصي في 15 يوليو 1974 ، ينظر:

Borowiec , Andrew , Cyprus , A Troubled Island , Greenwood Published , 2000 .

(69) محمد نوري النعيمي، المصدر السابق ، ص252-273.

(70) منهل الهام عبدال عقراوي، وآخرون ، المصدر السابق ، ص122.

(71) شعار حزب السلامة الوطني سبابة متجهة إلى الأعلى ومعناها (الله الواحد).

(72). Dankwart A.Rustow , op.cit ,p.91

(73) نجم الدين اربكان: (29 أكتوبر 1926 - 27 فبراير 2011) مهندس وسياسي تركي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و1997 عرف بتوجهاته الإسلامية. ينظر: منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسية التركية 1969-1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص ص ، 5-25 .

(74) مهدية صالح حسين العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا، أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص146-153.

(75) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامية، ترجمة وتحقيق: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، 1995، ص 356.

(76) مصطفى بولند أجاويد (28 مايو 1925 - 5 نوفمبر 2006)، كان رئيس وزراء تركيا لعدة مرات 1974، 1977، 1979، 2002، وهو اشتراكي معتدل وملتزم التزاما صارما وصادقا بمبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وبسبب ميوله الاشتراكية اتهمه خصومه بالشيوعية ، ينظر: تقرير بيوغرافي ، اعداد ، مكتب الاستخبارات الامريكية في شباط ، 1974 ، منشور في : سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ، 41 ، بيروت ، 1991 ، ص ص ، 26-39 .

(77) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية (بيروت ، 2006) ، ص ص ، 148- 152 .

(78) للتفاصيل ينظر الرابط:

https://bit.ly/37XAgOL

(79)Dankwart A.Rustow, op.cit , p. 92 .

(80) فخري ثابت كوروتُرك: سادس رئيس للجمهورية التركية، وذلك من 1973 إلى 1980 وقبلها كان ضابطًا متقاعدًا. ينظر: جريدة اضواء الانباء ، 2 تشرين الثاني ، 1989 .

(81) روح الله الخميني: (24 سبتمبر 1902 ، 21 رجب 1320هـ - 3 يونيو 1989، 28 شوال 1409هـ) احد المرجع الدينية للشيعة الامامية الجعفرية ، وهو مفكر وفيلسوف وكاتب وسياسي إيراني وقائد الثورة الإسلامية عام 1979 التي شهدت الإطاحة بالملكية البهلوية ، وأصبح الخميني المرشد الأعلى للثورة الاسلامية في الفترة من (1979-1989)، وهو منصب تم إنشاؤه في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية كأعلى سلطة سياسية ودينية للأمة. وخلفه علي خامنئي في 4 حزيران/يونيو 1989. ينظر: ar.imam-khomeini.ir

(82) احمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا: حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير للثقافة والعلوم، عمان، 1993، ص 149.

(83) نشأة هذه الأزمة عندما توجه محمد رضا شاه للعلاج في نيويورك، وطالب المتظاهرين في إيران بإعادة الشاه إلى إيران لمحاكمته في محاكم الثورة، وكانت السفارة الامريكية تقوم بإخفاء كبار الضباط والقياديين من اتباع الشاه، وكانت تعتبر مركزا لنشاط الجواسيس والمعارضين للحكومة الإسلامية. واحتجز المتظاهرين عشرات الرهائن بداخلها ، وتحولت ايران من حليف إلى عدو. للتفاصيل ينظر: سهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثوةر الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص 65 وما بعدها.

(84) سليمان عارف آمرة: السكرتير العام السابق لحزب النظام الوطني المنحل واحد قيادي حزب السلامة الوطني التركي.

(85) منال الصالح، المصدر السابق ، ص 112.

(86) النعيمي، المصدر السابق ، ص134-135.

(87) إف ستيفان لارابي، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا، تقرير تم إعداده لمجلس الاستخبارات الوطني، معهد RAND للدفاع الوطني الأمريكي، 2013، ص 1، للتفاصيل ينظر الرابط:

https://bit.ly/3tkUAlh

(88) منال الصالح ، المصدر السابق ، 113 .

(89) إف ستيفان لارابي، المصدر السابق ، ص 3 .

(90) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، مطبعة الراية، 1990، ص245-246.

(91) جاسم محمد حاتم العزاوي، العلاقات التركية الإيرانية بعد عام 2011، المركز الديمقراطي العربي ، ط1، 2019، ص 13.

(92) Robert Olsan , Turkey – Iran Relations 1997 to 2000, the Kurdish and Islamic questions , Third World Quarterly , Vol . 21 , No .5 , 2000 , P, 68 .

(93)Ibid , P .73 .

(94) لطفي صور، الابعاد الإقليمية للسياسات التركية الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2017، ص 71.

(95) للتفاصيل ينظر الرابط: محمد جواد لاريجاني، مقولات في الاستراتيجية الوطنية: شرح نظرية أمِّ القُرى الشيعية.

(96) Robet Olson , op,cit , P . 87

(97) لطفي صور ، المصدر السابق ، ص ، 87 .

(98)Robert Olson , op.cit , P. 89

(99) مهدية صالح حسين العبيدي، المصدر السابق ،1998، ص 72

(100) لينور مارتن ، الامن القومي التركي في الشرق الاوسط ، ترجمة : خليل علي مراد ، جامعة الموصل ، 2005 ، ص ، 46 .

(101) المصدر نفسه ، ص 51 .

(102) منهل الهام عبدال عقراوي، المصدر السابق ، ص139

(103) لينور مارتن ،المصدر السابق ، ص 62 .

(104) خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد ، 1990، ص 144

(105)Bulent Aras , Turkey and the Greater Middle east , Istanbul,2004,P.82.

(106)Ibid , P. 85 .

(107)Ely Karmon , Radical Islamic Political Groups in Turkey , Middle east Review of International Affairs , Vol.1,No.4,1997,P.22.

(108)Ibid ,P. 25

(109)Ramin Bashir Khodaparasti , Economic Cooperation Organization and Regional Trad , Review of International Comparative Management ,Vol.11, No.2 , 2010 , P. 280 . .

(110) إف ستيفان لارابي، المصدر السابق ، ص1.

(111) موقع TRT عربي، من 1960 إلى 2016.. تاريخ موجز للإنقلابات في تركيا الحديثة.

(112) كنعان إفرين :(17 يوليو 1917 – 9 مايو 2015)، سابع رؤساء تركيا كان رئيساً مؤقتاً للبلاد خلال فترة الانقلاب العسكري في الثمانينات وذلك منذ 12 سبتمبر 1980 إلى أن انتُخبَ رئيساً رسمياً للجمهورية في 9 نوفمبر 1982 حيث استمر في رئاسة الدولة إلى غاية 9 نوفمبر 1989.ينظر: ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر (الموصل ، 1992) ، ص 308 .

(113) Munir Hussain , Pak-Turkry Relations , on the Common Ties , Alternatives , Turkish Journal of International Relations , Vol . 7, No. 2 -3 , 2008 p.69

(114) الجنرال بهرام اريانا ، رئيس اركان الجيش الايراني في عهد محمد رضا شاه ، ينظر: imirat. Wiki

(115)Munir Hussain , op.cit, p. 70 .

Iran`s policy towards Turkey 1960-1980

Assist Prof. Dr. Mohammed Dakhil Kareem

Faculty of Education -University of Al-Hamdaniya

Dr.mdk@uohamdaniya.edu.iq

Keywords: Iran politics, Turkey, 1960-1980

Summary :

By studying Iran policy towards Turkey in the period 1960-1980 it becomes clear to the extent of congruence and difference in the policies of both countries .

The two countries were corroborating with each other only in the case of having a common interest. Shah was always trying not to include Turkey in his relationship with the western countries. This step was made for the purpose of achieving his goals to make Iran the most important and strongest country in the Middle East Region. Iran evaluated its relations with Turkey on the basis of what sounds good for the sake of the country's national interest. However، the same thing applies to Turkey. For example، the anxiety appeared at the beginning of the 1960 Coup d'etat، then calmness dominated، then tension rose after the 1971 Coup d'etat. After a while، the clash emerged after the start of the Islamic revolution in Iran. What proves this idea is the severe clash between the secular ideology in Turkey and the Shia revolution regime in the Iranian Islamic republic. However، despite the establishment of an Iranian Islamic regime and the end of the ideological rapprochement، the relations between the two countries did not deteriorate to reach the point of perpetrating hostile acts. Iran managed to keep taking a neutral role and resisting slipping into complex political issues.